مرصد المالية العامة

تشرين الثاني 2020

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-2-3

النفقات
صفحة 3-4

تطور الدين العام
صفحة 4

لمحة عامة

أثرت الأزمات الإقتصادية والمالية الصعبة التي يمرّ بها لبنان بشدة على المالية العامة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني 2020، حيث ألقت بثقلها على كلّ من الإيرادات والنفقات. شهدت الإيرادات العامة إنخفاضًا سنويًا ملحوظًا بقيمة 1,814 مليار ليرة (11.8 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني من العام 2020. جاء هذا الإنخفاض في الإيرادات بشكل أساسي نتيجة تراجع تحصيلات كل من الضريبة على القيمة المضافة، ضريبة الدخل على الأرباح، إضافة إلى تدني تحصيلات الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية.

من ناحية النفقات، ساهم قرار الحكومة بعدم تسديد المدفوعات المستحقة على سندات اليوروبوند إعتباراً من شهر آذار 2020 بانخفاض إجمالي الإنفاق بقيمة 5,185 مليار ليرة (22.8 في المائة) حيث تراجعت مدفوعات الفوائد بقيمة 5,000 مليار ليرة (66.8 في المائة).

سجّل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً بقيمة 4,038 مليار ليرة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 مقارنة بعجزٍ بلغ 7,410 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019. في المقابل، شهد **الميزان الأولي** تراجعًا ملحوظًا من فائض بقيمة 354 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الثاني 2019 إلى عجزٍ بقيمة 1,375 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الثاني 2020.

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت2	2020 ك2– ت2	نسبة التغير 2019/2020
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**15,329**	**13,516**	**-11.8%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**22,739**	**17,554**	**-22.8%**
• *تسديد فوائد*	*7,488*	*2,488*	-66.8%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة[1]*	*277*	*176*	-36.5%
• *النفقات الأولية[2]*	*14,975*	*14,890*	-0.6%
إجمالي العجز/الفائض	**-7,410**	**-4,038**	**-45.5%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**354**	**-1,375**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إنخفض **إجمالي الإيرادات** بقيمة 1,814 مليار ليرة (11.8 في المائة) سنويًا ليصل إلى 13,516 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020.

بلغ إجمالي **الإيرادات الضريبية** 9,369 مليار ليرة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الحالي، بتراجع بقيمة 2,339 مليار ليرة (20.0 في المائة)[1] من المجموع البالغ 11,708 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق. جاء هذا التراجع نتيجة إنخفاض معظم المكونات الضريبية بإستثناء ضريبة الدخل على الفوائد، رسوم التسجيل على العقارات والرسوم على البنزين.

سجلت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات التراجع السنوي الأبرز بقيمة 1,626 مليار ليرة (43.6 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020، مدفوعةً بانخفاض بقيمة 1,511 مليار ليرة (48.2 في المائة) في تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة[2]. في التفاصيل، سجّلت كلّ من الضريبية على القيمة المضافة المحصّلة لدى الجمارك وتلك المحصّلة داخلياً، تراجعاً سنوياً بنسبة 51.1 في المائة و44.4 في المائة، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية ورسوم التسجيل على السيارات بقيمة 136 مليار ليرة (69.9 في المائة) و53 مليار ليرة (31.6 في المائة) على التوالي خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. قابل هذه التراجعات، بشكلٍ جزئيٍّ، إرتفاع في التحويلات من أرباح إدارة حصر التبغ والتنباك التي بلغت 268 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الثاني 2020 مقارنة مع 200 مليار ليرة مسجّلة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

تراجعت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بشكل ملحوظ بقيمة 576 مليار ليرة (11.4 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020، نتيجة الإنخفاض السنوي الحاد في كل من ضريبة الدخل على الأرباح وضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة بقيمة 687 مليار ليرة (51.0 في المائة) و224 مليار ليرة (62.9 في المائة) على التوالي. كذلك، شهدت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور تراجعاً بقيمة 171 مليار ليرة (20.0 في المائة). في المقابل، إرتفعت ضريبة الدخل على الفوائد بشكل ملحوظ بقيمة 511 مليار ليرة (20.7 في المائة) لتصل إلى 2,980 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

إضافةً إلى ذلك، إنخفضت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 521 مليار ليرة (30.9 في المائة) جراء تراجع تحصيلات الجمارك والرسوم بقيمة 310 مليار ليرة (52.0 في المائة) و212 مليار ليرة (19.4 في المائة) على التوالي. في التفاصيل، سجّلت الرسوم على السيارات إنخفاضًا بقيمة 156 مليار ليرة (55.7 في المائة)، وذلك مع تراجع قيمة السيارات المستوردة بنسبة 65.0 في المائة. كذلك، تراجعت الرسوم على التبغ بقيمة 102 مليار ليرة (68.2 في المائة) نتيجة الإنخفاض السنوي بنسبة 53.7 في المائة في قيمة المنتجات التبغية المستوردة. في المقابل، إرتفعت الرسوم على البنزين بقيمة 51 مليار ليرة (7.9 في المائة)، وذلك نتيجة قرار مجلس الوزراء بتاريخ 12 آذار 2020[3] القاضي بتحديد حدّ أدنى لأسعار المشتقات النفطية، ما طغى على تأثير التراجع المسجّل في الكميات المستوردة من البنزين والذي بلغ نسبة 13.6 في المائة على أساس سنوي.

تراجعت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 80 مليار ليرة (16.2 في المائة) لتصل إلى 412 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020.

في المقابل، سجّلت الضريبة على الأملاك إرتفاعًا بقيمة 463 مليار ليرة (62.6 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020، بشكلٍ أساسي جراء زيادة رسوم التسجيل على العقارات بشكل ملحوظ بقيمة 487 مليار ليرة (111.6 في المائة)[4] على أساس سنوي، من ضمنها زيادةً بلغت 50 مليار ليرة مسجّلة في شهر تشرين الثاني 2020 مقارنة مع تشرين الثاني 2019. جاء هذا الارتفاع نتيجة توجّه مودعي المصارف إلى قطاع العقارات باعتباره بديلاً أكثر أماناً اعتباراً من أواخر العام 2019. وقد عاود

[1] يعود هذا الانخفاض السنوي، بشكل جزئي، إلى التعبئة العامة التي فرضتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا وإلى تمديد كافة المهل المتعلّقة بالتصريح عن الضرائب ودفعها.

[2] عاكساً بذلك الإنكماش الحاصل في الإستهلاك الخاص، الذي هو المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في لبنان.

[3] حدّد قرار مجلس الوزراء رقم 16 تاريخ 2020/3/12 حداً أدنى لأسعار بيع البنزين بلغ 24,000 ل.ل. للبنزين عيار 98 أوكتان و23,500 ل.ل للبنزين عيار 95 أوكتان، ونصّ على تحويل الفروقات الناتجة عن الإنخفاض في أسعار النفط العالمية لصالح رسم الإستهلاك الداخلي على البنزين.

[4] وفقا لأرقام المديرية العامة للشؤون العقارية إرتفع عدد العقارات المباعة بنسبة 55.8 في المائة خلال كانون الثاني – تشرين الثاني 2020 بالتزامن مع ارتفاع متوسط أسعارها بنسبة 37.2 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

هذا التوجه مساره التصاعدي مع بدء الخطة المعتمدة من قبل مجلس الوزراء في 24 نيسان 2020 لإعادة فتح الأعمال على خمس مراحل. من ناحية أخرى، تراجعت الضريبة على الأملاك المبنية بقيمة 33 مليار ليرة (15.7 في المائة).

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إنخفاضاً بقيمة 229 مليار ليرة (7.9 في المائة) لتصل إلى 2,670 مليار ليرة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020.

شهدت إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة إنخفاضاً سنوياً بقيمة 134 مليار ليرة (8.1 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، بحيث تراجعت كل من الإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية وإيرادات كازينو لبنان بقيمة 94 مليار ليرة (7.3 في المائة) و24 مليار ليرة (22.1 في المائة) على التوالي. في المقابل، إرتفعت الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي) بقيمة 55 مليار ليرة (55.1 في المائة).

إضافة إلى ذلك، إنخفضت الرسوم والعائدات الإدارية بقيمة 139 مليار ليرة (18.5 في المائة) لتصل إلى 608 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تسجيل تراجع في كلّ مكوناتها باستثناء رسوم السير التي ارتفعت بقيمة 44 مليار ليرة (21.2 في المائة). في التفاصيل، انخفضت كل من رسوم جواز السفر، رسوم إجازات (خاصةً إجازات العمل) والعائدات الإدارية بقيمة 93 مليار ليرة (38.7 في المائة)، 20 مليار ليرة (23.7 في المائة) و19 مليار ليرة (52.8 في المائة) على التوالي.

من جهة أخرى، إرتفعت الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية) بقيمة 5 مليار ليرة (1.7 في المائة)، حيث سجّلت الإقتطاعات على رواتب ومعاشات تقاعد العسكريين[5] حوالي 47 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. بالإضافة إلى ذلك، سجّلت الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن تسوية مخالفات الأملاك البحرية مبلغ 32 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020.

إرتفعت **إيرادات الخزينة** بشكل ملحوظ بقيمة 754 مليار ليرة لتصل إلى 1,477 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 مقارنة مع مبلغ 722 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019[6]. يعود السبب وراء هذه الزيادة الملحوظة إلى عملية استرداد بقيمة 644 مليار ليرة حصلت خلال شهر نيسان بعد الاتفاق الذي حصل بين المصرف المركزي ووزارة المالية ونصّ على استرداد مدفوعات الفوائد المسددة خلال الفصل الأول من العام 2020. وقد تمّ تسجيل هذه العمليّة ضمن إيرادات الخزينة وتمّ استهلاكها تدريجيًّا لتغطية مستحقات الفوائد خلال عام 2020[7].

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** تراجعاً بقيمة 5,185 مليار ليرة (22.8 في المائة) ليصل إلى 17,554 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 مقارنة مع 22,739 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2019.

سجّلت **النفقات الجارية الأولية**[8] إرتفاعًا طفيفًا بقيمة 23 مليار ليرة (0.2 في المائة) لتصل إلى 12,371 مليار ليرة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 . في التفاصيل، شهدت بعض البنود زيادة سنوية خلال الفترة قيد الدرس، بخاصة تلك العائدة للتحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة، معاشات التقاعد، الأدوية والمستشفيات، وذلك بقيمة 325 مليار ليرة[9]، 157 مليار ليرة، 155

[5] محسومات مقرة بموجب قانون الموازنة العامة لسنة 2019 رقم 144 تاريخ 31 تموز 2019.

[6] الجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

[7] يتم تصنيف هذه المدفوعات ضمن نفقات الخزينة الأخرى، وهذا ما أدى إلى الإرتفاع في البند المذكور كما هو مبين في الجدول رقم 5.

[8] تتألف النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

[9] تتألف هذه التحويلات من i) 225 مليار ليرة سلفات خزينة لصالح الهيئة العليا للإغاثة بتاريخ 2 نيسان 2020 و8 حزيران 2020 كجزء من شبكة الأمان الإجتماعي التي تستهدف الأسر الأكثر ضعفًا، وتغطي هذه التحويلات دفع مبلغ قدره 400,000 ليرة لبنانية لكل أسرة، إضافةً إلى ii) 100 مليار ليرة تحويلات من الموازنة لتغطية المدفوعات إلى متضرري إنفجار مرفأ بيروت.

مليار ليرة و53 مليار ليرة، على التوالي. قابل هذه الزيادات، تراجع سنوي في النفقات العائدة لبنود أخرى بخاصة التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 852 مليار ليرة (41.1 في المائة) وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 232 مليار ليرة (36.9 في المائة).

إنخفضت **تسديدات الفوائد** بقيمة 5,000 مليار ليرة (66.8 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020 مع تراجع تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية والمحلية بقيمة 2,912 مليار ليرة (92.7 في المائة) و2,087 مليار ليرة (48.0 في المائة)، على التوالي. كذلك، إنخفضت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** بقيمة 101 مليار ليرة (36.5 في المائة) ليصل مجموعها إلى 176 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020.

تراجعت **النفقات الرأسمالية** بشكل ملحوظ بقيمة 518 مليار ليرة (56.4 في المائة) لتصل إلى 401 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020، بشكلٍ أساسي نتيجة انخفاض كل من نفقات الصيانة والتحويلات لصالح مجلس الإنماء والإعمار بقيمة 146 مليار ليرة (54.4 في المائة) و124 مليار ليرة (61.2 في المائة) على التوالي.

سجّلت **نفقات الخزينة** زيادة بقيمة 323 مليار ليرة (22.3 في المائة) لتصل إلى 1,769 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2020. جاء ذلك على الرغم من تراجع كل من التحويلات لصالح البلديات، رديّات الضريبة على القيمة المضافة والودائع بقيمة 160 مليار ليرة (21.2 في المائة)، 131 مليار ليرة (47.4 في المائة) و115 مليار ليرة (44.9 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

الدين العام

سجّل **إجمالي الدين العام** 143,976 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2020، بزيادة بلغت 5,826 مليار ليرة (3.1 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2019. في المقابل، إرتفع صافي الدين بوتيرة أسرع بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى 128,784 مليار ليرة مع تراجع ودائع القطاع العام بقيمة 485 مليار ليرة (3.1 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 2,675 مليار ليرة (3.1 في المائة) ليصل إلى 89,954 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2020، مقارنةً مع 87,279 مليار ليرة نهاية العام 2019. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة 4,075 مليار ليرة (8.0 في المائة) لتصل إلى 54,792 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2020، تلاها إرتفاع أصغر في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 470 مليار ليرة (4.7 في المائة) لتصل إلى 11,438 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت حصة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة 1,747 مليار ليرة (6.9 في المائة) لتصل إلى 23,569 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2020.

إرتفع **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 3,151 مليار ليرة (6.2 في المائة) ليصل إلى 54,022 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2020. في التفاصيل، جاءت الزيادة المذكورة بشكل أساسي نتيجة تراكم متأخرات القسائم التي بلغت 2,962 مليار ليرة بعد قرار الحكومة التوقف عن تسديد مستحقات اليوروبوند، إضافة إلى مبلغ 228 مليار ليرة عبارة عن متأخرات من الفوائد المتراكمة. كذلك، إرتفعت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من القطاع الخاص الأجنبي بقيمة 130 مليار ليرة، في حين تراجعت القروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 93 مليار ليرة مقارنةً مع نهاية العام 2019. في المقابل، لم يطرأ أي تعديل على سندات اليوروبوند المتداولة في السوق فقد بقيت عند مبلغ 47,206 مليار ليرة، من ضمنها متأخرات بلغت 3,769 مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني 2020.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت2	2020 ك2– ت2	نسبة التغير 2019/2020
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**14,607**	**12,039**	**-17.6%**
الإيرادات الضريبية	*11,708*	*9,369*	-20.0%
الإيرادات غير الضريبية	*2,899*	*2,670*	-7.9%
إجمالي إيرادات الخزينة	**722**	**1477**	**104.5%**
إجمالي الإيرادات العامة	**15,329**	**13,516**	**-11.8%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت2	2020 ك2– ت2	نسبة التغير 2019/2020
الإيرادات الضريبية	**11,708**	**9,369**	**-20.0%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**5,058**	**4,483**	**-11.4%**
ضريبة الدخل على الأرباح	*1,347*	*660*	-51.0%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*857*	*686*	-20.0%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*356*	*132*	-62.9%
ضريبة الدخل على الفوائد	*2,469*	*2,980*	20.7%
غرامات (ضريبة على الدخل)	*28*	*23*	-14.9%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**740**	**1,203**	**62.6%**
ضريبة على الأملاك المبنية	*210*	*177*	-15.7%
رسوم تسجيل على العقارات	*436*	*923*	111.6%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**3,732**	**2,107**	**-43.6%**
الضريبة على القيمة المضافة	*3,135*	*1,625*	-48.2%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	*366*	*175*	-52.2%
رسوم تسجيل على السيارات	*169*	*116*	-31.6%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	*195*	*59*	-69.9%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**1,685**	**1,164**	**-30.9%**
الجمارك	*596*	*286*	-52.0%
رسوم، ومنها:	*1,090*	*878*	-19.4%
رسوم على البنزين	*647*	*698*	7.9%
رسوم على التبغ	*150*	*48*	-68.2%
رسوم على السيارات	*281*	*124*	-55.7%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**492**	**412**	**-16.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت2	2020 ك2– ت2	نسبة التغير 2019/2020
الإيرادات غير الضريبية	**2,899**	**2,670**	**-7.9%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,829**	**1,745**	**-4.6%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	1,657	1,524	-8.1%
إيرادات كازينو لبنان	110	86	-22.1%
إيرادات مرفأ بيروت	220	217	-1.3%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	46	37	-20.8%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	1,278	1,184	-7.3%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	60	60	-0.5%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	102	157	54.1%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	10	5	-49.1%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**747**	**608**	**-18.5%**
رسوم إدارية، ومنها:	591	498	-15.8%
رسوم كتاب العدل	59	44	-25.7%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	241	148	-38.7%
رسوم السير	206	249	21.2%
رسوم قضائية	29	26	-10.2%
رسوم القيادة	18	14	-25.0%
عائدات إدارية	37	17	-52.8%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	3	2	-37.0%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	86	65	-23.7%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	31	27	-13.7%
الغرامات والمصادرات	**32**	**21**	**-35.0%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**291**	**296**	**1.7%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– ت2	2020 ك2– ت2	نسبة التغير 2019/2020
1. النفقات الجارية	**20,112**	**15,035**	**-25.2%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	8,871	8,947	0.9%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	5,388	5,510	2.3%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	3,084	3,009	-2.4%
معاشات التقاعد	2,455	2,612	6.4%
تعويضات نهاية الخدمة	629	397	-36.9%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	398	427	7.3%
تسديد فوائد ومنها: */1*	7,488	2,488	-66.8%
فوائد على القروض الداخلية	4,346	2,258	-48.0%
فوائد على القروض الخارجية	3,142	230	-92.7%
تسديد أقساط ديون خارجية	277	176	-36.5%
مواد استهلاكية، ومنها:	293	365	24.5%
نفقات تغذية	73	37	-48.9%
محروقات	37	7	-81.3%
أدوية	103	258	150.1%
خدمات خارجية	123	138	12.1%
تحويلات أخرى، ومنها:	2,451	2,288	-6.6%
مؤسسة كهرباء لبنان /2	2,074	1,222	-41.1%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	50	-
الهيئة العليا للإغاثة	0	325	-
التحويلات إلى القطاع غير العام	192	232	21.1%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري /3	12	0	-100.0%
نفقات جارية أخرى، ومنها:	508	554	9.1%
مستشفيات	407	460	13.0%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	97	86	-11.0%
نفقات مالية أخرى	1	0	-100.0%
دعم الفوائد المدينة	101	79	-22.1%
2. النفقات الاستثمارية	**919**	**401**	**-56.4%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	-99.1%
تجهيزات	108	55	-48.6%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	506	204	-59.8%
صندوق المهجرين	0	0	-
مجلس الجنوب	49	30	-38.2%
مجلس الإنماء والإعمار	203	79	-61.2%
وزارة الأشغال والنقل	79	33	-58.1%
أخرى، ومنها:	173	59	-66.2%
الهيئة العليا للإغاثة	35	5	-85.7%
صيانة	269	123	-54.4%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	36	19	-46.8%
3.سلفات موازنة */4*	**167**	**260**	**55.2%**
4.إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) */5*	**95**	**90**	**-5.4%**

5.نفقات الخزينة 6/	**1,446**	**1,769**	**22.3%**
بلديات	752	592	-21.2%
أمانات	84	79	-6.8%
ودائع 7/	256	141	-44.9%
أخرى، ومنها:	354	957	170.4%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	276	145	-47.4%
6.إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**22,739**	**17,554**	**-22.8%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)
2/للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من" نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقا تحت البند" غيره ."انظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
6/اعتبا را من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2019 ك2- ت2	2020 ك2- ت2	نسبة التغير 2019/2020
تسديد فوائد	**7,488**	**2,488**	**-66.8%**
الدين بالعملة المحلية	4,346	2,258	-48.0%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	3,142	230	-92.7%
*فوائد على اليوروبوند**	3,048	157	-94.8%
*فوائد على قروض خاصة**	0.2	0.1	-69.7%
فوائد على قروض ميسّرة	94	72	-23.0%
تسديد أقساط ديون خارجية	**277**	**176**	-36.5%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ل.ل.)	2019 ك2- ت2	2020 ك2- ت2	نسبة التغير 2019/2020
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**2,074**	**1,222**	**-41.1%**
خدمة الدين	4	3	-28.5%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	2,070	1,219	-41.1%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام القائم حسب الدائن في نهاية شهر تشرين الثاني2020

(مليار ل.ل.)	2018 ك1	2019 ك1	2020 ت2	نسبة التغيير ك1 2019– ت2 2020
إجمالي الدين العام	**128,347**	**138,150**	**143,976**	**4.2%**
الدين بالعملة المحلية	**77,852**	**87,279**	**89,954**	**3.1%**
** فوائد متراكمة من الدين*	*1,123*	*1,294*	1,478	14.2%
أ– مصرف لبنان	39,006	50,717	54,792	8.0%
ب– المصارف التجارية (يتضمنREPOs)	27,402	25,316	23,569	-6.9%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	11,444	11,246	11,593	3.1%
مؤسسات عامة	9,956	9,968	10,438	4.7%
سندات فروقات المتعهدين 1/	166	120	120	0.0%
دين بالعملة الأجنبية *2/*	**50,495**	**50,871**	**54,022**	**6.2%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,920	2,850	2,980	4.6%
ب– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) *3/*	344	242	149	-38.4%
ج– إصدارات يوروبوند في السوق	46,678	47,206	47,206	0.0%
متأخرات من أصل الدين	0	0	3,769	-
د– فوائد متراكمة على اليوروبوند	547	570	497	-12.8%
هـ– متأخرات من قسائم	0	0	2,962	-
و– متأخرات من فوائد متراكمة	0	0	228	-
ز– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية *4/*	6	3	0	-100.0%
ودائع القطاع العام	14,186	15,677	15,192	-3.1%
صافي الدين العام	**114,161**	**122,473**	**128,784**	**5.2%**
إجمالي القيمة السوقية للدين 5/	**76,204**	**74,441**	**75,677**	**1.7%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**59%**	**54%**	**53%**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند "سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية".

2/ أرقام كانون الأول2018- كانون الأول 2019 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، والشريحتين الأولى والثانية من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008، والثانية في تشرين الأول في 2012.

4/سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

5/إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف ودين باريس 3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1757
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb